

الفصل الثاني

**السياسة التعليمية
في
تونس**



«تقوم خطتي على العمل تدريجياً من أجل تشكيل حكومة الباي من الفرنسيين، ويهدف حكم تونس باسم الباي من الأعلى إلى الأسفل» . . . ذلك ما كتبه بول كومبو في رسالة إلى زوجته في فبراير سنة 1882 عندما كان يتهيأ للإلتحاق بمنصبه كوزير مقيم لفرنسا في تونس (وكانت الحماية الفرنسية قد فرضت على تونس كما هو معلوم سنة 1881). وبعد شهرين فقط من وصوله إلى تونس زار المدرسة الصادقية التي كان خير الدين باشا صاحب «أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك» قد أسسها عام 1875 (في عهد الباي محمد الصادق الذي سميت المدرسة باسمه). وكان الهدف من تأسيس هذه المدرسة إيجاد مؤسسة لتكوين الأطر للدولة الحديثة التي كان خير الدين يحلم بإنشائها على غرار الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا التي كان معجبا بها وعلى معرفة بلغتها ومقومات حداتها.

«حكم تونس، بواسطة الباي، من الأعلى إلى الأسفل»: هذا الإختيار الذي أملت، على المقيم العام الفرنسي بتونس، الظروف الدولية القائمة آنذاك، وكذا الحالة الداخلية في كل من تونس وفرنسا، ينطوي على استراتيجية واضحة قوامها توظيف الإمكانيات المحلية الموجودة في عملية احكام السيطرة على تونس انطلاقاً من الأعلى إلى الأسفل: من الباي نفسه الذي يوجد على رأس السلطة التقليدية في البلاد، ومن النخبة المثقفة الحديثة التي بذر زرعها المصلح «التونسي» الكبير خير الدين باشا نفسه (وكان خيرالدين مملوكاً شركسي الأصل من مواليد 1822، أخذ ضمن اسلاب المحاربين العثمانيين وهو صبي ويبيع في السوق لتقيب الأشراف تحسين بك بن محمد الكوبري قاضي محلة الأناضول الذي رباه في بيته تربية إسلامية تركية، ثم بيع ثانية سنة 1839 لأحد النخاسين المكلفين من طرف أحمد باي باستجلاب الممالك من سوق الرقيق بالاسنانة فأقى به إلى تونس وعمره سبعة عشر عاماً تقريباً)،



فتره في قصر باردو وحظي من أحمد باي بالتقريب والثقة فتنقل في المناصب السامية حتى ولي الوزارة الكبرى، ثم عزل عنها سنة 1877 فهاجر إلى الاستانة حيث تولى الصدارة العظمى لفترة من الزمن. وقد توفي سنة 1889. وكان خير الدين يتقن الفرنسية، وقد سبق له أن أقام بباريس من 1853 الى سنة 1856. وكان يجلم عند تسلمه الوزارة العظمى في تونس ببناء دولة حديثة فيها).

دشن خير الدين بالفعل نهضة تونس الثقافية في العصر الحديث بعمليتين متوازيتين: إصلاح التعليم بجامع الزيتونة (ثلاثة ثلاث جامعات إسلامية كبرى يومئذ: الأزهر بمصر والقرويين بالمغرب والزيتونة بتونس) وذلك بإدخال العلوم الحديثة ضمن برامجها من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء مدرسة حديثة لتخريج الأطر الكفأة التي تحتاجها الدولة الحديثة في مجال الإدارة والتسيير. ولكي يضمن خير الدين لهذه المدرسة الإستمرار والصمود في وجه الأزمات خصص لها ريع أملاك وقفية هامة. أما البرامج الدراسية فيها فقد جعلها تجمع بين المواد العربية والإسلامية، كما تدرس في جامعة الزيتونة. وبين العلوم الحديثة واللغات الأجنبية، الفرنسية والإيطالية والتركية، على أساس أن يبعث الطلبة الى فرنسا لاستكمال دراستهم العالية، كما حصل بالفعل.

وإذا كان الإصلاح الذي أراد خير الدين إدخاله على الزيتونة قد بقي حبرا على ورق، إذ لم يكن هناك إقبال من طرف الطلبة على العلوم الحديثة، وقد نص الإصلاح على أنها اختيارية، كما أن علماء الزيتونة، أو على الأقل «المحافظون» منهم لم يكونوا ينظرون بعين الرضى للإصلاح الجديد... إذا كان ذلك هو مصير إصلاح الزيتونة فإن المدرسة الصادقية قد تمكنت، بالعكس من ذلك من شق طريقها، وكان زبناؤها أول الأمر يتكونون في الغالب من أبناء الموظفين وأبناء أقرباء الباي، من تونس العاصمة ومن جهات أخرى في البلد.

وإذن، فالزيارة التي قام بها المقيم العام لمدرسة الصادقية، بعد شهرين فقط من استلامه مهام منصبه، تندرج في استراتيجيته التي عبر عنها بـ «حكم تونس... من الأعلى الى الأسفل». بالفعل لم تكن تلك الزيارة بريئة، بل كانت من أجل وضع اليد على هذه المدرسة في إطار خطة ترمي الى الإشراف على تكوين النخبة - الأعلى - التي سيتم حكم تونس - الأسفل - بواسطتها. وقد أسندت مهمة الإشراف هذه الى

شخص يدعى لويس ماشويل الذي عينه المقيم العام على رأس مديرية التعليم سنة 1883. كان ماشويل يعرف اللغة العربية وعلى إلمام بالثقافة الإسلامية. وقد حرص في سياسته التعليمية على الأخذ بالإعتبار ماكان يعبر عنه بـ «العقلية الإسلامية»، الشيء الذي يعني تجنب الإحتواء واللجوء بدلا عن ذلك الى التسرب بهدوء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان ماشويل حريصا على أن لا يخلق عمل فرنسا التعليمي مثقفين «لامتمين»، غير مندجين في آلة الإحتلال الفرنسي، وفي ذلك يقول: «يجب أن لا نعمل بسرعة كبيرة، يجب التفكير جيدا في متطلبات المستقبل الضرورية. ان ما يحتاجه التونسيون اليوم هو التعليم الابتدائي بمختلف درجاته: التعليم المهني والتجاري والفلاحي والصناعي. يجب أن نكون هنا عمالا وفلاحين وتجارا ويجب أن نتجنب بالخصوص تكوين اللامتمين، اللامندجين».

بالفعل، عمل ماشويل على إنشاء مدارس ابتدائية أطلق عليها اسم «المدارس الفرنسية العربية»، وبما أنه انفق على هذه المدارس من ميزانية الصادقية فقد اعتبرها ملحقات بها لتبرير تلك النفقات (خصوصا وهي من مال الأوقاف كما ذكرنا). وكانت مديرية التعليم قد وضعت يدها على الصادقية فأبعدت منها اللغتين الإيطالية والتركية لتبقي على الفرنسية وحدها الى جانب اللغة العربية. وبعد فترة تحولت فيها المدرسة الى ملحق لمدرسة المعلمين التي أنشأتها فرنسا عام 1885، وكانت تسمى بـ «المدرسة العلوية»، وكانت مهمة الصادقية إمدادها بالتلاميذ/المعلمين، عادت لتأخذ مكانتها ابتداء من 1893 كمدرسة ثانوية مهمتها الأساسية تكوين الموظفين والمترجمين الذين كانت ادارة الحماية في حاجة اليهم كوسطاء مع الأهالي. أما برامج الدراسة فيها فكان مماثلا لبرامج مدارس فرنسا، مع هذا الفارق وهو تدريس اللغة العربية وآدابها والديانة الإسلامية (ست ساعات في الأسبوع موكولة الى أساتذة الزيتونة).

وهكذا أخذت المدرسة الصادقية تمد المجتمع التونسي بأفواج من الشبان المثقفين بالفرنسية والملمين في نفس الوقت باللغة العربية وشيء من آدابها ومن علوم الدين. وسرعان ما أخذ هذا الشاب الصادقي يمارس دوره كـ «نخبة متنورة» تعمل على تنوير العقول. وهكذا أسست هذه النخبة مدرسة «الخلدونية» عام 1896 بجانب الزيتونة وكان الهدف منها تمكين الزيتونيين من المغارف التي حرموا منها. وقد



اكتست الدراسة فيها شكل محاضرات مسائية تدور حول مواضيع في العلوم الطبيعية والانسانية الحديثة علاوة على تعليم اللغة الفرنسية. ثم أسس خريجو الصادقية جمعية خاصة بهم، «جمعية قدماء تلامذة الصادقية» التي نشطت في تقديم المطالب بإصلاح التعليم في الصادقية والزيتونة معا. وكان من نتائج ذلك أن فتح في وجه «الصادقين» باب البكالوريا، ثم أبواب بعض الكليات في الجامعات الفرنسية، وكلية الحقوق خاصة، وبذلك لم تعد الصادقية مقتصرة على تخريج الموظفين والمترجمين، بل أخذت تهيء للإلتحاق بكلية الحقوق ومنها الى «الأعمال الليبرالية»: المحاماة والتجارة والصناعة. وهكذا فعندما أسس الصادقيون جمعيتهم عام 1905، وكان عددهم نحو 600 ومعظمهم كان يشغل مناصب إدارية مهمة بينما كان بعضهم يعمل في القطاع الخاص، كان نشاطهم قد تجاوز حدود جمعية «قدماء التلاميذ» بكثير، مما جعل جمعيتهم هذه تتطور الى حزب «تونس الفتاة» يملك جريدة أسبوعية بالفرنسية تنطق باسمه، وتدعى «التونسي».

لم تكن جمعية «الصادقين»، ولا حزب «تونس الفتاة» جماعة رافضة للحماية الفرنسية والتعاون مع فرنسا بل كانت حزبا إصلاحيا اتخذ شعارا له: «المشاركة»، مشاركة الفرنسيين والأجانب، في تونس، في المناصب والإميازات... إلخ. وكان يقدم نفسه كـ «حلقة وصل» بين الدولة الحامية وأهل البلاد المحمية. غير أن هذا لا يعني أنهم لم يكونوا وطنيين، كلا لقد كانوا متشبعين بأفكار خير الدين التحديثية معتقدين بأن الحماية الفرنسية ستمكنهم من تحقيق الحداثة التي كانوا ينشدونها. لقد كانوا هم المؤسسين للحركة الوطنية التونسية، ولكن استراتيجيتهم كانت تتبنى فكرة التطور التدريجي. ومن هنا تركيزهم على المطالب الإصلاحية، خصوصا تلك التي كان من المفروض أن تقوم بها الإدارة الفرنسية في إطار ما ينص عليه عقد الحماية. والحق أن الحركة الوطنية التونسية، بالمعنى الراديكالي للكلمة، إنما نشأت وترعرعت في الزيتونة: فمن علماء الزيتونة وطلابها ظهرت الوطنية/التونسية السلفية المرتبطة بأفكار محمد عبده وبحركات التحرر في المشرق العربي عامة. ومع أن «الصادقين» و«الزيتونيين» كانوا متعاونين في البداية، حريصين على مد الجسور بينهم، والمدرسة الخلدونية خير مثال على ذلك، فإن اختلاف وضعية الفريقين كان لابد أن يؤدي الى نوع من التمايز لا يمكن الإستمرار في تجاهله: كان الصادقيون

يتسلمون بمجرد تخرجهم مناصب إدارية، حكومية، كموظفين ومترجمين، أو يعملون في المهنة الحرة المصرية التي تكسب صاحبها مكانة اجتماعية مرموقة. . . كانت أبواب العمل في أجهزة تونس الحديثة مفتوحة أمامهم، أما الزيتونيون فقد بقي وضعهم كما كان من قبل: لقد ظل التعليم في الزيتونة جامدا في تقاليده القديمة فلم يدخله الإصلاح: أولا لأن الإدارة الفرنسية لم تكن تريد ذلك وثانيا لأن المحافظين «المتزمطين» من علمائه وأساتذته كانوا يقاومون كل تغيير. وهكذا بقي الطلبة الزيتونيون والمتنورون من أساتذتهم يعانون من وضعية يرفضونها، وقد خاضوا كفاحا مريرا متواصلا من أجل إصلاح الزيتونة أولا. أجل لقد كانت لهم قضيتهم الخاصة، قضية إصلاح الزيتونة والاعتراف بشهاداتها ومؤهلاتها العلمية وبالتالي فتح المجال أمامهم لتقلد الوظائف الإدارية الحكومية مثلما يفعل «الصادقيون».

وهكذا أخذ يتبلور تياران متمايزان في صفوف النخبة التونسية، أطلق على أحدهما اسم «المدرسين» (أي المتخرجون من المدرسة الصادقية) بينما أطلق على التيار الآخر اسم «الزيتونيين». ومع أن الاختلاف والخلاف بين هذين التيارين كان يعبر عن نفسه في مجال إصلاح التعليم، وقضية التعريب خاصة، فإن التصنيفات والانقسامات الأخرى التي عرفتتها الحركة الوطنية التونسية طوال النصف الأول من هذا القرن، أي منذ ظهور حزب «تونس الفتاة» بزعامة باش حانية وإلى قيام الجمهورية التونسية برئاسة الحبيب بورقيبة (وكلاهما من خريجي الصادقية)، أقول أن جميع الانقسامات التي عرفتتها الحركة الوطنية التونسية كانت ذات علاقة مباشرة مع التصنيف إلى «زيتوني» و«مدرسي» (تكفي الإشارة هنا إلى أن حزب الدستور القديم كان مرتبطا بالزيتونة بينما ارتبط حزب الدستور الجديد بالصادقية. وعندما نشب النزاع بين رئيس الحزب الحبيب بورقيبة وأمينه العام صالح بن يوسف، وكان هذا الأخير قد اتجه اتجاهها عروبا بعد اتصاله بجمال عبد الناصر في منتصف الخمسينات، مال الزيتونيون إلى صالح بن يوسف وصاروا مناصرين له بعد أن كانوا من خصومه. وأما الاتحاد العام التونسي للشغل فكان أكثر ارتباطا بالزيتونة لأن كثيرا من أطره كانوا زيتونيين. . . لقد كان الصراع، في العمق صراعا اجتماعيا طبقيًا: فالصادقيون هم في الغالب من أبناء الأرسطراطية المدنية، أما الزيتونيون فكانوا في الأغلب الأعم من أبناء الجماهير القروية).

كان التيار «المدرسي»، تيار الصادقين، يستوحي النموذج الفرنسي متخذاً من شعار «المشاركة» وسيلة لتحقيقه. لقد ترجم هذا الشعار في ميدان التعليم الى عبارة كان يرددتها المدرسيون كثيراً وكانت تلخص مذهبهم في التعليم، وهذه العبارة هي: «التثقيف بالفرنسية وتعليم العربية». كتب باش حانية وهو من أبرز زعماء هذا التيار ان لم يكن أبرزهم على الإطلاق، كتب سلسلة مقالات عام 1909 يشرح فيها نظام «المدرسة الفرنسية العربية» التي كانت النخبة التونسية العصرية بزعمائه تطالب بجعلها المدرسة التونسية الوحيدة. ويشرح باش حانية مبدأ «المشاركة» وشعار «التثقيف بالفرنسية وتعليم العربية» فيقول: «إنه بكل بساطة إمكانية دخول الأهالي إلى كل المدارس الابتدائية الحكومية في نفس الظروف المتاحة للأجانب... لقد أنشئت مدارس في تونس وخصصت لكل ما عدا للمسلمين. فهذه المدارس المريحة بمبانيها الجديدة والتي انفق عليها من أموال الدولة التونسية مفتوحة للفرنسيين والإيطاليين والمالطيين واليهود التونسيين وليس أبداً للأهالي المسلمين». ويقول أيضاً «إن على الطفل الأهلي أن يكون مزوداً بنفس زاد المعارف الذي يتمتع به صغار الفرنسيين والإيطاليين الذين سيعيش معهم فيما بعد (كانت الجالية الإيطالية بتونس آنذاك كبيرة)، وسيكون له معهم علاقات في التجارة والصناعة والوظائف العمومية والمهن الحرة وغيرها. ان تقديم تعليم غير متساو لأبناء الأهالي وأبناء الأوروبيين هو ظلم صارخ، وان اعطاء تعليم مختلف لأولئك عن هؤلاء يعني زيادة توسيع الهوة التي تفرق بينهم. يجب، بالعكس توجيه كافة الجهود لردمها» (كان يكتب بالفرنسية ويخاطب الفرنسيين والأجانب). ويضيف: «ولهذا السبب نرفض بنفس القوة اقتراح أولئك الذين يريدون أن يخصصوا التونسيين بتعليم خاص مختزل، واقتراح أولئك الذين من بين مواطنينا المتحالفين مع الأوروبيين يدعون الى تعليم ابتدائي عربي محض. ان كلا الاقتراحين يهدف الى إيقائنا في حالة تخلف بالنسبة للأوروبيين. نحن نطالب إذن بأن يطبق بكل دقة، في المدرسة الفرنسية العربية برنامج المدارس الابتدائية العلمانية الفرنسية بكامله».

كان باش حانية يتلقى باسم غالبية النخبة التونسية العصرية التي تريد أن تكون المدرسة الفرنسية العربية المدرسة الوحيدة التي يتعلم فيها أبناء تونس. كان ضد فكرة «الكتاب العصري» أو المدرسة الابتدائية الحديثة المعربة التي كان قد



أنشأها خير الله بن مصطفى رئيس جمعية الصادقين ذي الميول العروبية، كما كان باش حانية ضد الإبقاء على الكتابيب العربية التقليدية. لقد كان يرى أن الإبقاء على هذه الكتابيب الى جانب المدارس الفرنسية العربية والكتاب العصري سيكرس ثلاثة أنواع من المدارس وثلاثة أصناف من العقليات، ولذلك ألح على الذين كانوا يرغبون في إنشاء مدارس خاصة أن يجعلوها على غرار المدارس الحكومية، أي المدارس الفرنسية العربية. وعندما اتهمه خصومه من الزيتونيين خاصة أنه يريد القضاء على اللغة العربية نفى ذلك، وقال: «إن دراسة اللغة العربية ضرورية للتونسي حتى لا يفقد فرديته، ولكن التطور الثقافي للتونسيين يجب، لكي يتم سريعا، أن يكون بواسطة لغة أوروبية».

إذا كان باش حانية يعبر عن وجهة نظر حزب «تونس الفتاة» أو «الشبان التونسيين» (قارن: تركيا الفتاة - الشبان الأتراك) الذين كانوا لا يخفون ميولهم العلمانية فإن جماعة من الصادقين الأوائل الذين أنشأوا الجمعية الخلدونية وجريدة «الحاضرة» قد بقوا على ولائهم لفكرة الإصلاح كما كان ينشرها الأفغاني وعنده من خلال مجلة «العروة الوثقى» التي كان لها رواج في تونس. وإذا كانت جماعة «الحاضرة» قد سبكت في أول أمرها سبيل المهادنة وتجنب الصدام مع الإدارة الفرنسية مما جعل هذه لا ترى مانعا في وجودها، فإن جيل الشباب الذي كونه هذه الجماعة من خلال جريدتها «الحاضرة» وجمعيتها «الخلدونية»، وكان شبابا زيتونيا في معظمه، سرعان ما أخذ يتبنى مواقف وطنية جذرية مؤثرا الإصطدام مع السلطات الفرنسية على المهادنة غير المشروطة. وهكذا برز الى الساحة الوطنية والفكرية هذا الشباب «اليزتوني الخلدوني» المتفتح الذي كان يتخذ من المشرق العربي نموذجا ومثالا. وقد قوى هذا التيار بعد زيارة محمد عبده لتونس سنة 1903 وعودة عبد العزيز الثعالبي، أحد أقطاب هذا التيار، من مصر والاسنانة.

كان موقف هذا التيار من قضية التعليم يختلف تماما عن موقف جماعة «تونس الفتاة». لقد كانوا ينادون بتعريب العلوم العصرية والاعتصار على تدريس الفرنسية كلغة فقط. ومن هنا كانت مطالباتهم بإصلاح الزيتونة إصلاحا يمكن طلابها من دراسة العلوم الحديثة مما سيفتح لهم بالتالي أبواب الحياة العصرية، أبواب الإدارة والمهن الحرة، إسوة بالصادقين. وقد ترسخت فكرة المطالبة بالإصلاح في أوساط



الطلبة الزيتونيين الذين أسسوا جمعيه خاصة بهم عام 1907 فقاموا بضغوط متواصلة (عرائض، اضطرابات، اضطرابات) من أجل ادخال العلوم العصرية الى الزيتونة. وقد اضطرت السلطات الحاكمة مرات عديدة الى تكوين لجان لإصلاح التعليم في الزيتونة وصدرت عدة قوانين في هذا الصدد (1912، 1924، 1933). غير أن جل هذه القوانين، بل كلها، قد بقي حبرا على ورق: فبعضها لم يكن يرضى مطالب الطلبة وبعضها الآخر لم يكن يحظى بقبول المشايخ المتزمتين الذين كانوا يعارضون العلوم العصرية لذاتها تارة، ويمانعون تارة أخرى من تدريسها داخل الجامع.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية وجندت الحكومة الفرنسية المعلمين الفرنسيين الذين كانوا يدرسون في المدارس العربية الفرنسية قام عدد كبير من خريجي الزيتونة بتنظيم تعليم وطني يسد الفراغ فأسس عدد منهم ما كان يعرف يومئذ بـ «المدارس القرآنية الحرة»، وهي مدارس عصرية تدرس المواد العلمية بالعربية إسوة بـ «الكتاب العصري» الذي كان خير الله بن مصطفى قد أنشأه سنة 1907 كما سبقت الإشارة الى ذلك. وفي هذا الوقت، أعني في ظروف الحرب العالمية الثانية اشتدت حركة المطالبة بإصلاح التعليم الحكومي وتعريبه. وفي هذا الإطار تقدم الإتحاد التونسي للشغل سنة 1946 (وكان على صلة بالزيتونيين وكان بعض قادته وأطره منهم) ببرنامج عام لإصلاح التعليم قوامه الرفع من حصص اللغة العربية والتنصيب على تدريس العلوم بها. لقد اعترضت السلطات الفرنسية على البرنامج ولكنها اذ رفضت التعريب الكلي أخذت بمبدأ التعريب الجزئي بصورة لا تمس وضعية اللغة الفرنسية. وفي سنة 1947 تمكنت الجمعية الخلدونية من إحداث باكالوريا بالعربية يتقدم إليها الزيتونيون بقصد الإلتحاق بالتعليم العالي بالمشرق، وكانت قد نظمت تعليميا ثانويا عسريا كاملا باللغة العربية ينتهي بالإحراز على هذه الشهادة.

وفي مارس 1949 قدمت الجامعة الوطنية للتعليم التابعة للإتحاد التونسي للشغل برنامجا مطولا لإصلاح التعليم الحكومي، الابتدائي منه والثانوي، يقضي بتعريب التعليم تدريجيا ويتدرج التاريخ العربي والإسلامي وجغرافية البلدان العربية، كما يقضي بالرفع من حصص المواد العربية والدينية وتدريس الرياضيات بالعربية. وهكذا توالى المطالب الشعبية بإصلاح التعليم مما اضطرت معه السلطات الفرنسية



الى وضع مخطط عشريني لإصلاح التعليم في تونس، مخطط يمتد من 1949 الى 1969 .

ومع أن تونس حصلت على استقلالها، كالمغرب، عام 1956 فإن السنوات الثلاث الأولى التي تلت إعلان الاستقلال كانت عبارة عن فترة انتقالية تركز الاستمرارية، وبالتالي فإن العمل الحكومي في ميدان التعليم خلال سنوات 1956-1958 كان يتحرك ضمن إطار إصلاح 1949، الشيء الذي يسمح باعتبار السنوات العشر التي تمتد ما بين 1949 و1958 بمثابة فترة واحدة خضعت لسياسة تعليمية واحدة، هي تلك التي أقرتها سلطات الحماية في أواخر عهدها. لنستعرض إذن معطيات الوضعية التعليمية في تونس خلال هذه الفترة، ولنبدأ بالهيكل التعليمية.

— 2 —

كانت الهياكل التعليمية بتونس على عهد الحماية الفرنسية تتسم بالتعدد:
فالمدارس الابتدائية خمسة أصناف:

- (1) المدارس الفرنسية المخصصة لأبناء الأروبيين والتي كان التعليم فيها نسخة طبق الأصل من التعليم في فرنسا.
 - (2) المدارس الفرنسية العربية، للبنين والبنات، التي كان التدريس فيها بالعربية والفرنسية وكانت مخصصة لأبناء التونسيين.
 - (3) المدارس القرآنية العصرية والدراسة فيها بالعربية، واللغة الفرنسية تدرس كمجرد لغة.
 - (4) الكتاتيب القرآنية التقليدية التي تقتصر على تحفيظ القرآن وتلقين مبادئ الدين والنحو. وقد قامت إدارة التعليم سنة 1951 بمحاولة تحويلها الى مدارس عصرية شبيهة بالمدارس الأهلية في مصر، غير أن التجربة كانت محدودة إذ اقتصر على 12 كتابا.
 - (5) المدارس الحرة الأجنبية: كاثوليكية وبروتستانية وعبرية...
- أما التعليم الثانوي فكان بدوره ستة أصناف:

- 1) تعليم فرنسي محض هو امتداد للتعليم الثانوي بفرنسا.
- 2) تعليم تونسي، عربي فرنسي، على مثال الصادقية.
- 3) تعليم زيتوني بالجامع وفروعه.
- 4) تعليم ثانوي حر، أجنبي.
- 5) تعليم تكميلي في مدارس المعلمين.
- 6) تعليم مهني تقني للبنين والبنات...

أما التعليم العالي فلم يكن يوجد منه بتونس على عهد الحماية سوى معهد الدراسات العليا الذي أنشئ عام 1945 وكان يشتمل على شعبة للدراسات القانونية والاقتصادية والادارية وعلى شعبة للدراسات الاجتماعية والتاريخية وأخرى للدراسات اللغوية وشعبة للدراسات العلمية. وكان الهدف من هذا المعهد تلبية حاجات البلاد من الأطر وليس فسخ المجال أمام الدراسة الجامعية والبحث العلمي، ولذلك كان عدد طلابه محدودا جدا.

تلك كانت أنواع المدارس التي أنشأتها أو كرستها سلطات الحماية الفرنسية بتونس. أما عن نسبة التمدرس في صفوف الأطفال التونسيين فقد كانت ضعيفة جدا خصوصا قبل الحرب العالمية الثانية. وهكذا لم يرتفع حجم تلاميذ الابتدائي ما بين 1946 و1949 إلا بـ 15.700 تلميذا أي بنسبة 6% فقط، الشيء الذي يعني، لو استقر النمو عند هذه النسبة، ان تعميم التعليم لم يكن ليتم قبل مرور مائة سنة. غير أن الوضع تغير تغيرا ملموسا بعد إصلاح 1949. لقد نص هذا الإصلاح على تحقيق تعميم التعليم في مدى عشرين سنة. وبدأ تطبيقه فعلا سنة 1949-1950 بصورة تدريجية ليلعب مستوى تطبيقه الشامل سنة 1953. وهكذا فبعد أن كان حظ التعليم من ميزانية الدولة 60، 10% سنة 1941 و 11% سنة 1948-1949 ارتفع إلى 76، 14% سنة 1953. وقد انعكس ذلك على نسبة التمدرس: وهكذا ففي سنة 1949 كان عدد الأطفال التونسيين البالغين سن الدراسة (5-14 سنة) يقدر بنحو 775.000 طفل كان منهم بالمدارس الابتدائية 95.000 تلميذ أي بنسبة 12% (كانت هذه النسبة في السنة نفسها 94% في صفوف أبناء الفرنسيين و 77% في صفوف الأوروبيين). أما في سنة 1953 فقد ارتفع عدد الأطفال التونسيين بالمدارس الابتدائية إلى 124.071 تلميذا من مجموع 850.000 طفل كانوا في سن

الدراسة، أي أن نسبة التمدرس قد ارتفعت الى 59, 14٪ (بينما لم تكن تتجاوز في المغرب يومئذ 7٪). وأما في السنوات الأولى من الإستقلال فقد كان تطور حجم الابتدائي كما يلي: 209.438 طفل سنة 55-1956 (السنة الأولى للإستقلال)، ونفس العدد تقريبا في السنة الموالية. أما في السنة الثالثة من الإستقلال 57-1958 فقد بلغ حجم الابتدائي 226.676 تلميذا. وهكذا نلاحظ أن نمو حجم التعليم الابتدائي في السنوات الثلاثة الأولى من الإستقلال كان يتم بوتائر أقل كثيرا عما كان عليه الأمر في السنوات التي قبلها (17.000 بدل 85.000 تلميذا). هذا بالنسبة للإبتدائي. أما بخصوص التعليم الثانوي بأنواعه فقد كان الوضع فيه كما يلي، سنة 1953: في التعليم التقني 6.743 تلميذا (مقابل 3.982 فرنسيا و1.217 يهوديا ونحو 1.000 من الجاليات الأخرى). أما في التعليم الثانوي العام فقد كان هناك 6.682 تلميذا (مقابل 5.661 تلميذا فرنسيا و1.731 يهوديا ونحو 423 من أبناء الجاليات الأخرى). أما الزيتونة وفروعها فكانت تضم نحو 12.000 تلميذ. وبذلك يكون مجموع تلاميذ الثانوي بمختلف أنواعه 25.425 تلميذا. وقد ارتفع هذا العدد في السنوات الأولى من الإستقلال الى 31.095 تلميذا سنة 55-1956 و32.924 في السنة الموالية ثم 23.149 في السنة الموالية ثم 32.149 تلميذا سنة 57-1958

يتضح من هذه الأرقام ان إصلاح 1949 قد أسفر عن تحسن نسبي في مجال تعميم التعليم. أما في مجال التعريب فقد نص الإصلاح على جعل اللغة العربية أداة لتدريس بعض المواد الأساسية كما نص على مراجعة برامج الثانوي ومدارس المعلمين وإعادة هيكلة التعليم التقني. واقترح الإصلاح كذلك جعل حصص العربية والفرنسية في السنتين الإبتدائيتين الأولى والثانية متساوية (14 ساعة و10 د. في الأسبوع لكل منهما) ورفع حصص العربية في السنوات الإبتدائية الأخرى (11 ساعة و20 دقيقة). هذا في «المدارس الفرنسية العربية» المخصصة أصلا للتونسيين. أما بالنسبة للمدارس الفرنسية المحض التي كان يرتادها عدد محدود من التونسيين، من أبناء الطبقة المستورة خاصة، فقد نص الإصلاح على تدريس العربية فيها بنسبة ساعتين في الأسبوع في السنتين الأولى والثانية 3 ساعات في السنوات الأخرى. أما بالنسبة للثانوي فقد جعل الإصلاح حصص اللغة العربية تتراوح ما بين 9 ساعات

و13 ساعة في الأسبوع حسب السنوات. وقد نص الإصلاح كذلك على إقامة قطاع تعليمي في المناطق القروية يتكون من مدارس ابتدائية فرعية «وذيلية» مدة الدراسة فيها خمس سنوات وتكون تابعة لمدارس ابتدائية مركزية مدة الدراسة فيها سبع سنوات. كما نص الإصلاح على فتح المجال لأبناء هذه المدارس الأخيرة بمتابعة دراستهم الثانوية، هذا بالإضافة الى تنمية التعليم النسوي والتقني وتكوين النخب في مختلف المستويات. ومن الإنجازات المهمة التي عرفها التعليم في تونس في أوائل الخمسينات إحداث شعبة عصرية بالمرحلة الثانية من التعليم الثانوي الزيتوني وذلك سنة 1951. وكان طلبة الزيتونة قد مارسوا ضغطا شديدا على الإدارة بواسطة اضراب طويل المدى واللجوء الى تحركات فضائية وإصدار نشرات خاصة بهم كـ «صوت الطالب المسلم» (وكانت في الأصل تسمى «صوت الطالب الزيتوني» لقد ظهرت آنذاك نزعة إسلامية في صفوفهم تجسمت بكيفية خاصة في «جمعية الطلاب المسلمين» التي استمرت الى أواخر الخمسينات) كانت برامج الدراسة في هذه الشعبة الزيتونية العصرية قريبة من برامج الثانويات الحكومية، خاصة في العلوم العصرية التي كانت تدرس باللغة العربية ومن طرف أساتذة يدرسونها في الثانويات الحكومية، هذا بالإضافة الى إدخال اللغتين الفرنسية والانجليزية، وهكذا أصبحت الزيتونة تمنح شهادة البكالوريا في الفلسفة (الأدب) والرياضيات (العلوم) إضافة الى العلوم الدينية. وقد لقيت هذه الشعبة إقبالا كبيرا من طرف تلاميذ الزيتونة إذ ارتفع عدد تلامذتها من 41 تلميذا في فصل واحد لدي افتتاحها في أكتوبر 1951 الى 2.313 تلميذا موزعين على 60 قسما سنة 54-1955، ثم الى 2.906 تلميذا موزعين على 75 قسما في أكتوبر سنة 1958 (كان عدد تلاميذ الزيتونة آنذاك 8.196 تلميذا وعدد تلاميذ الثانوي العام 8.944 تلميذا مسلما)، أما بعد سنة 1958 فيتناقص عدد تلامذة هذه الشعبة في إطار المخطط العشاري 1958-1968 الذي أعدته حكومة تونس المستقلة، هذا المخطط سينتقل الآن الى الحديث عنه.

— 3 —

شهدت سنوات 1952-1957 نقاشا حادا في الأوساط التونسية المثقفة حول قضية التعليم. وقد عكس هذا النقاش انقسامات النخبة المثقفة التونسية، هذه

الانقسامات التي بقيت تحمل مضامين اجتماعية وسياسية منذ أوائل القرن كما أشرنا الى ذلك قبل . وجاء المخطط التعليمي العشاري 1958-1968 الذي أقرته الدولة التونسية ليكون بمثابة قانون يحدد الإطار العام للسياسة التعليمية في تونس المستقلة . لقد غدا هذا القانون هو المرجعية الأساسية، بل الوحيدة، التي تستند إليها مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أقرت خلال مدة ذلك المخطط التعليمي . وعندما انتهت مدة هذا الأخير، وقد أنجزت أهدافه بنسب عالية خاصة في ميدان تعميم التعليم كما سئرى بعد، صادف أن تزامن ذلك مع «ثورة الطلاب» في فرنسا وأوروبا (ماي 1968)، وقد كانت لها امتدادات مباشرة في تونس حيث قام الطلاب وتلاميذ الثانويات باضرابات تحولت الى أعمال عنف هزت بعمق الطبقة السياسية التونسية . وكرد فعل لهذه الحوادث بدأ الحديث عن «الانفجار التعليمي» الذي أدى إليه، في نظر البعض، تعميم التعليم بوتائر سريعة تطبيقا للمخطط العشاري . وهكذا أخذ المسؤولون في إصدار قرارات جديدة في ميدان التعليم خلال سنوات 1969، 1970، 1971، قرارات لم تكن تستوحي نفس الآفاق التي حددها المخطط العشاري المذكور وعمل على تحقيقها، بل لقد كان الشبح المخيم على تفكير المسؤولين في تونس آنذاك هو مشكل إدماج تلك الأفواج الكبيرة من الشباب المتعلم في المجتمع التونسي وتجنب ما عبر عنه يومئذ «بطالة المتعلمين» (قارن هذا بما حدث في المغرب عقب حداث الدار البيضاء، مارس 1965 . أنظر آنفا).

ومن هنا سلسلة من القرارات حددت للسياسة التعليمية بتونس اتجاها جديدا كان على مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تستند إليها وتجعل تحقيقها من جملة مهامها . واستمر الأمر كذلك نحو عشر سنوات، أي إلى أن كانت سنة 1976 حيثما اتخذت قرارات أخرى نابعة من ذات المشاغل ولكن بتوجهات جديدة، في ميدان التعريب خاصة . وبعد عشر سنوات، أي في سنة 1986 حدث ما يشبه انفجار «الأزمة» أزمة التعليم بتونس التي أثارته نقاشا واسعا ما زالت امتداداته الى الآن .

وإذن فتحليل السياسات التعليمية في تونس يجب أن يعتمد، في نظرنا، هذا التحقيب العشاري (1958-1968-1976-1986) وليس المدد الزمنية لمخططات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يجري العمل اليوم (1988) في إطار السابع منها.

لنبدأ إذن بمخطط عام 1958 .

ثلاث قضايا كبرى ورثتها تونس المستقلة، في ميدان التعليم، من الحماية الفرنسية: قضية الإزدواجية الثقافية وهيمنة اللغة الفرنسية، قضية تعدد المدارس وأنواع التعليم وبالتالي تعدد «العقليات»، وقضية نخبوية التعليم التي أدت الى حصر التعليم العصري في الأرستقراطية المدنية وأبناء الموظفين من جهة و«تخصيص» التعليم العربي الإسلامي التقليدي - الزيتونة - لأبناء القرى والأرياف من جهة ثانية. وهكذا طرحت في الساحة الوطنية والسياسية بتونس غداة الاستقلال اختيارات أساسية في ميدان التعليم كانت تتمحور حول الأسئلة الرئيسية التالية: هل التعميم أم النخبوية؟ هل التعريب أم الإزدواجية؟ هل التوحيد أم التعددية؟ وقبل أن نعرض لما تم تنفيذه من اختيارات في إطار العمل بمخطط 1958، نرى من المفيد هنا تقديم نماذج من ذلك النقاش الذي شغل النخبة المسيرة في تونس حول الإختيارات المذكورة والذي ابتداء بحددة منذ أن دخلت تونس عام 1954 في مفاوضات الاستقلال الداخلي (أعلن عن الاستقلال الداخلي لتونس سنة 1955). ولما حصل المغرب على استقلاله التام، مباشرة، في مارس سنة 1956 طالبت تونس بالاستقلال التام إسوة بالمغرب فتم الاعتراف لها به بعد بضعة أشهر من المفاوضات).

في نوفمبر من سنة 1954 طرحت مجلة «الندوة» التونسية استفتاء حول قضية الفرنسة والتعريب في تونس بهذه الصيغة: «كيف ترون بقاء الفرنسية في التعليم؟». فكانت أجوبة الشخصيات التونسية التي ستقلد مهام رسمية في عهد الاستقلال مختلفة متباينة بل ومتناقضة، وفيما يلي نماذج منها.

أجاب السيد الطيب المهيري، مدير الديوان السياسي في الحزب الدستوري الجديد آنذاك قائلا: «... نحن متمسكون بمبدأ التعليم بلغتنا العربية، وسنظل مكافحين حتى يتحقق هذا الغرض المقدس، الا أن الدستور حزب واقعي لا ينظر الى الأشياء الا بمنظار عملي. ففي تونس حالة واقعة لا يمكن القضاء عليها بجرة من أقلامنا، لذلك سنتوخى في هذا الصدد طريقة التدرج، سالكين فيها سيرا حثيثا يتفق

مع برامجنا المستقبلية في التعليم، تلك البرامج التي ستسطر درس اللغات الأجنبية عامة واللغة الفرنسية خاصة لما لثقافة هذه اللغة الأخيرة من روابط عقلية متينة تربطنا وأهلها». أما أحمد بن صالح، الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل آنذاك والذي تولى في تونس المستقلة كتابة الدولة للتربية الوطنية فترة من الزمن في أواخر الستينات بالإضافة إلى منصبه الأساسي يومذاك كوزير للإقتصاد والتخطيط، فقد أجاب عن السؤال المذكور قائلا: «لا حرج من بقاء اللغة الفرنسية كلغة ثانوية أساسية إلى جانب تشجيع اللغات الأجنبية الأخرى وبالمخصوص الإنجليزية والإسبانية». وواضح أن هذين المسؤولين الكبارين قد اختارا الإزدواجية التي تعني مواصلة السير في نفس المسار الذي كرسته الحماية الفرنسية منذ احتلال تونس وباركته جماعة «تونس الفتاة» بزعامة علي باش حانية، مسار «التثقيف بالفرنسية وتعلم اللغة العربية» الشيء الذي يعني عمليا مواصلة تدريس العلوم والرياضيات باللغة الفرنسية في جميع مراحل التعليم.

غير أن هذا الاختيار لم يكن يحظى بـ «الإجماع» لا داخل الحزب ولا داخل النقابة ولا على الساحة الوطنية الواسعة. وهكذا فالسيد محمد المزملي الذي كان يومئذ أستاذا بمعهد العلويين (لتكوين المعلمين) وبيجامع الزيتونة، والذي تولى عدة مناصب في عهد الاستقلال، منها وزارة التربية الوطنية ومنصب الوزير الأول والأمين العام للحزب، خليفة بورقيبة، قد أجاب عن السؤال المذكور بقوله: «... إذا كانت حاجة جميع الأمم إلى تعليم لغات أجنبية كثيرة فإن حاجتنا إلى ذلك أكبر وألح، ولذلك فلا بد أن تحتوي برامج التعليم الثانوي، لا الابتدائي، على الأقل على لغتين، لغة أولى ولغة ثانية، وأرى أن تكون اللغة الفرنسية هي اللغة الأولى لاعتبارات كثيرة»، وهذا يعني اختيار التعريب بدل الفرنسية: اعتماد اللغة العربية وحدها في الابتدائي، وتعليم الفرنسية كلغة أجنبية أولى في الثانوي. أما السيد الشاذلي القليبي الذي شغل مناصب حكومية وحزبية عديدة في تونس المستقلة، قبل أن يصبح أمينا عاما للجامعة العربية فقد كتب بتاريخ 3 أكتوبر 1955 مقالة في جريدة «لاكسيون» بعنوان «من أجل تعليم جديد» قال فيه: «انه لأساسي أن يقتنع مسؤولونا بأن التربية يجب أن تكون منسجمة مع روح الأمة، مع ماضيها التاريخي والثقافي، مع واقعها الاجتماعي، مع لغتها ومع نظرتها إلى العالم. ففي هذا الميدان،



وأكثر من أي ميدان آخر لا يكون التقليد الا عميقا وقاتلا، لأن التربية إما أن تجند مجموع الحضارة القومية أو أن تجازف بها. ولهذا فإنه من المستعجل أن تعطى للتعليم روح. الا أن تلبية هذا الأمر المطلق يقضي أن تكون مهمتنا الأولى هي توحيد التعليم. . . لكن التوحيد لا يمكن أن يكون الا على أساس تعريب التعليم كاملا، من غير مساس باللغات الحية التي يجب أن تكون لها مكانة هامة».

وكما انقسمت النخبة الوطنية المسيرة في تونس بشأن التعريب الى تيارين يطالب أحدهما بالعريب الشامل بينما ينادي الآخر بالإبقاء على الإزدواجية، انقسمت كذلك الى تيارين بشأن توحيد التعليم: تيار يرى أن التوحيد يجب أن يعتمد كنموذج ومثال التعليم الزيتوني بعد تحديثه، وتيار يرى بالعكس ادماج التعليم الزيتوني في نظام التعليم الحكومي الرسمي.

وقد طرحت المجلة المذكورة آنفا في نفس السنة (1954) استفتاء حول توحيد التعليم في تونس صاغته كما يلي: «ما هي الوسيلة التي بها ينسجم التعليم الزيتوني مع التعليم المدرسي؟». فكان جواب الطيب المهيري، المذكور آنفا «ان أول عمل سوف تطالب به الأمة بعد الإستقلال حكومتها هو توحيد التعليم بين أفراد الأمة. ولن ينجح هذا التوحيد الا اذا حقق أولا في الطور الإبتدائي ثم في الثانوي ثم في العالي. وإذا أنجزنا التوحيد في الطور الإبتدائي ضمنا لبلادنا، لا توحيد التعليم وحسب، بل القضاء على المشاكل المتأتية من تجزئة الثقافة شيعا وتلوينها أنواعا وأصنافا. ولن يكون في تعليمنا المقبل مجال للتمييز بين الزيتوني والمدرسي إذ سيرتوي الكل من ينبوع واحد وسيشب الجميع على روح واحدة». وواضح أن انطلاق في «التوحيد» من الإبتدائي معناه تصفية التعليم الزيتوني لأن هذا الأخير لم يكن له إبتدائي معين وإنما كان يستقي تلاميذه من المدارس القرآنية والمدارس المعربة الحرة والمنقطعين أو المطرودين من المدارس الحكومية. وقد عبر السيد أحمد بن صالح الذي سبقت الإشارة إليه من قبل عن نفس الفكرة عندما أجاب عن السؤال نفسه بالقول: «الإتجاه العام يضمن توحيد الثقافة، فلا التعليم الزيتوني ولا التعليم المدرسي أساس لثقافة وطنية. على جميع المدارس أن تعيد النظر في برامج تعليمها بعد توحيد التعليم الإبتدائي بجميع أنواعه».



أما الرأي المعارض فنقرأه بأقلام مدرسي الزيتونة وتلامذتها فضلا عن مشايخها. وهكذا فالسيد العروسي المطوي، وكان أستاذا بالزيتونة، ثم صار عضوا في البرلمان ورئيسا لاتحاد الكتاب التونسيين منذ فترة طويلة، يرى أنه «... سندرك بسهولة الوصول الى توحيد التعليم المدرسي التونسي والتعليم الزيتوني اذا وقع التوفيق والمزج بينهما على صورة تحقق الغاية من إيجاد ثقافة قومية (= وطنية) تسير العصر ولا تتناق مع الدين الذي يعتنقه الشعب التونسي ولا يرضى المحيد عنه» الشيء الذي يعني اختيار النموذج الزيتوني. أما الشاذلي بن القاضي المدرس بجامعة الزيتونة ومدير المجلة الزيتونية فقد كان جوابه ان «كلية الشريعة وكلية الحقوق وكلية الآداب وكلية العلوم يلزم أن تتكون منها الجامعة الزيتونية وبذلك نكون قد وحدنا سير التعليم بهذه البلاد» وهذا ما أكده السيد أبو القاسم كرو أحد أساتذة الزيتونة البارزين في الميدان الثقافي عندما قال في إطار الجواب عن السؤال المذكور آنفا: «إن مصلحة الشعب التونسي هي في وجود تعليم تونسي واحد قائم على أهداف واحدة وبرامج واحدة. وهذا التوحيد لا يعني أبدا إنهاء عمل الزيتونة الثقافي بل بالعكس، يريد أن يحدد بوضوح مركز الزيتونة العلمي وأن يقفز بها الى مستوى الجامعات الحديثة... إن الزيتونة اليوم بشعبتها العصرية وخطواتها العلمية الأخرى ليس بينها وبين المستوى الذي تطمح إليه مسافة كبيرة. إن من الخير الكبير للبلاد وللزيتونة نفسها أن تتحول الى جامعة حقيقية تحمل اسم الزيتونة وتشتمل على كافة فروع الاختصاص الديني والعلمي في وقت واحد».

والى جانب هذين الاتجاهين المتباينين كان هناك اتجاه ثالث يحاول الجمع بين التعليم العصري والتعليم الزيتوني في نموذج واحد عربي اللغة والمضمون. نجد مثل هذا التصور عند محمد المزالي والشاذلي القليبي وغيرهما. يقول محمد المزالي في معرض رده على السؤال الأنف الذكر بتوحيد التعليم ما نصه: «قَسَمَ العدو بيننا بتكوين عقليات ثلاث: عقلية فرنسية صرفة ترعرعت وتكونت في أقسام الليسيات والمدارس الخاصة، وعقلية «صادقية» أزيد منها أن تأخذ من العربية بطرف والفرنسية بطرف ولكنها بقيت مذبذبة بين هذه وتلك، ولم ينج من آفاتهما الا القليل القليل، وأخيرا عقلية زيتونية يقال أنها عربية إسلامية لكنها عتيقة لا تتصاوى مع القرن العشرين. فيجب أن ندرأ الخطر درءا ونضع برنامجا واحدا للشباب التونسي المتعلم حتى يتكيف

عقله بكيفية واحدة ويؤمن بقيم واحدة ويستجيب لمختلف المنبهات استجابة واحدة. الا أنه لا بد من تشخيص فرع للعلوم الدينية الشرعية في المرحلة الأخيرة من التعليم بالزيتونية، أي انه يمكن لبعض الطلاب، وقد درسوا دراسة ثانوية مثل غيرهم واستوعبوا فيها حاصل العلوم والمعارف العصرية. . . . أن يلتحقوا بكلية العلوم الشرعية حتى يتخصصوا فيها ويتخرجوا منها قضاة ومفتي وعدولا. أما الشاذلي القليبي فقد كتب في المقال المشار إليه أنفا يقول: « . . . إن مهمتنا الأولى تتمثل في توحيد التعليم. إن الفكر الجديد يجب أن يعم الجميع لأن المحافظة على التباين الحالي معناه إرادة الإبقاء على سوء التفاهم بين القدامى والعصرين. انه أساسي أن توجد أرضية مشتركة من أجل تركيز الجهود وتجاوز مرحلة السلبية. لكن التوحيد لا يمكن أن يتم الا على أساس تعريب كامل للتعليم من غير مساس باللغات الحية التي يجب إعطاؤها مكانة مرموقة. . . . إن إعادة التنظيم الإداري والبيداغوجي يجب أن يعمل على بحث جذع مشترك للجميع يمتد من الابتدائي الى القسم الرابع (= الثالثة إعدادي) وبداية من القسم الثالث (= الرابعة إعدادي) يمكن للتلاميذ أن يتجهوا نحو بداية التخصص. لكن يجب تحاشي الأساليب الشديدة التعقيد: فثلاث شعب (في الثانوي) تكفي: شعبة أصلية (كلاسيكية) موجهة نحو الدراسات الإنسانية، وشعبة عصرية محورها المواد العلمية وأخيرا شعبة تقليدية معاصرة تهتم للمهن الدينية، لكن حسب حجم هذه المهن والحاجة إليها».

وكما اختلفت النخبة التونسية في الخمسينات - وهي مختلفة الآن - حول المضمون الذي يجب أن يعطى لقضية التعريب والتوحيد اختلف أفرادها كذلك حول قضية التعميم: فريق يرى ضرورة الاستجابة الفورية للمطلب الوطني لتعميم الابتدائي على جميع الأطفال البالغين سن الدراسة وفتح ابواب الثانوي على مصراعها للجميع. . . . وفريق يرى أن تعميم التعليم بهذا الشكل الواسع سيؤدي الى انخفاض المستوى، ولذلك طالب بممارسة نوع من الانتقائية والتدرج في تعميم التعليم حسب ما تسمح به الوسائل المادية والبشرية.

في هذا الجولاذن تم التفكير في مخطط 1958 العشاري. لقد تكونت في هذه السنة لجنة داخل التعليم مهمتها تحديد أسس السياسة التعليمية في تونس المستقلة



فوضعت مخططا عشريا يمتد تطبيقه على مدى عشر سنوات 1958-1968 ويرتكز على المبادئ التالية:

— توحيد التعليم : وذلك بإلغاء أنواع التعليم الموروثة عن عهد الحماية الفرنسية، بما في ذلك التعليم الزيتوني وشعبتها العصرية، وتعويضها جميعا بنوع واحد يمتد ست سنوات في المرحلة الابتدائية وست سنوات في المرحلة الثانوية. ويخضع التلاميذ في المرحلة الثانوية لعمليتي توجيه: واحدة في نهاية السنة الأولى (الإعدادية) والثانية في نهاية السنة الثالثة، بحيث تشتمل هذه المرحلة على سنة أولى ذات برامج واحدة بالنسبة لجميع التلاميذ في صورة جذع مشترك يتفرع ابتداء من السنة الثانية (إعدادي) الى ثلاثة فروع: فرع عام وفرع اقتصادي وفرع فني. ثم ينقسم كل فرع ابتداء من السنة الرابعة الى عدة شعب مخصصة هي: في الفرع العام أربع شعب: شعبة الآداب العصرية، شعبة الآداب الكلاسيكية، شعبة العلوم، شعبة الرياضيات. أما الفرع الاقتصادي فيشتمل على شعبتين واحدة اقتصادية والاخرى تجارية. ويتفرع الفرع الفني الى شعبة تقنية حسابية وشعبة صناعية للبنين والبنات.

— تعريب التعليم وذلك بتعريب الابتدائي سنة بعد أخرى (مع العلم بأن السنتين الأولى والثانية كانتا معربتين تماما)، وتعريب الثانوي حسب خطة تنطلق من التعدد الى الوحدة وذلك بإحداث ثلاث شعبة: «أ» تكون هي القارة وتدرس فيها جميع المواد بالعربية وتعوض الشعبة العصرية الزيتونية كما تكون مصيرا للشعبتين التاليتين. شعبة «ب» وهي انتقالية تدرس فيها أغلب المواد بالفرنسية، العلوم والرياضيات، وتعوض الشعب الأخرى كشعبة الصادقية والشعبة العصرية والفنية، وتتحول تدريجيا الى شعبة مندمجة في الشعبة السابقة القارة «أ». شعبة «ج» انتقالية كذلك مفرنسة تدرس فيها اللغة العربية كلغة حية تعوض ما كان يسمى بالشعب العصرية والفنية العادية وتتطور نحو الاندماج في الشعبة «ب» على طريق الاندماج في شعبة «أ» في نهاية المطاف.

— تعميم التعليم وذلك بفتح أبواب المدارس الابتدائية لجميع الأطفال البالغين ست سنوات. وقد نص المخطط على إنجاز التعميم في مدى عشر سنوات، أي سنة



1968 . ونظرا لقلّة الأطر والأماكن ، ومن أجل التمكن من قبول أكثر عدد ممكن من الأطفال تقرر جعل سنوات الإبتدائي ستا بدل سبع (كانت من قبل 7 سنوات) من جهة وتخفيض الحصص الاسبوعية من جهة أخرى بحيث حصرت في 15 ساعة أسبوعيا للستين الإبتدائيتين الأولى والثانية و25 ساعة أسبوعيا للسنوات الأربع التالية .

— وقد نص المخطط كذلك على جملة أهداف واختيارات مبدئية نظرية مثل : الحفاظ على القيم الثقافية الوطنية وإحيائها، التفتح على الثقافة العصرية والعزم على اللحاق بركب الحضارة التكنولوجية، وتحقيق التنمية بالنهوض بالإنسان . . . الخ . تلك هي المبادئ الأساسية التي أقرها المخطط العشاري الذي أعدته اللجنة الوطنية للتعليم ليكون أساسا وإطارا للسياسة التعليمية التونسية خلال السنوات العشر التي تمتد ما بين 1958 و1968 . فكيف سيجري تطبيق هذه المبادئ؟ قبل الإنتقال الى عرض المنجزات التي حققتها الجمهورية التونسية في ميدان التعليم خلال مدة المخطط المذكور نرى من المفيد الإشارة هنا الى مخطط «مضاد» أعده أستاذ فرنسي يدعى جان دوبييس عمل كأستاذ في تونس في أواخر عهد الحماية ثم عين كمراقب عام للتعليم . وفي خريف 1957 قام بجولة في المؤسسات التعليمية التونسية ، على طول البلاد وعرضها، وأجرى اتصالات مع المسؤولين عنها وذلك في إطار مهمة يبدو أنه كلف بها من طرف السلطات التونسية، مهمة إعداد تقرير حول إصلاح التعليم بتونس .

بالفعل أعد هذا الخبير الفرنسي تقريرا في نحو 60 صفحة يحمل عنوان «مشروع إصلاح التعليم في تونس» (بالفرنسية، ومؤرخ بيناير 1958) . وبعد مقدمة يشكر فيها صاحب التقرير السلطات التونسية التي سهلت مهمته ، ابتداء من الرئيس بورقيبة الى المسؤولين في وزارة التعليم الى السلطات الجهوية ، استهل تقريره بمقارنة تونس مع الدانمارك وسويسرا اللتين قال عنها إنها كانتا تشبهان تونس قبل أن تنطلقا في طريق الإزدهار والتقدم ، مبرزا الطريق الذي سلكته هاتان الدولتان مشيرا الى إمكانية أن تبلغ تونس ما بلغته من تطور اذا هي عرفت كيف تنخرط بسرعة في ركب البلدان العصرية، وذلك بتهيئة الظروف التي تمكنها من مسايرة التقدم التقني والعلمي، مؤكدا على أهمية التعليم في هذا المجال .



وبعد أن حلل صاحب التقرير الوضعية التعليمية في تونس مركزا على الصعوبات المالية ومشاكل التأطير انتقل الى ما أسماه بـ «الصعوبات اللغوية» التي تجعل تدريس العلوم بالعربية ينطوي على «مخاطرة» لأن اللغة العربية، في نظره، «ليست مهيأة لذلك». وبعد أن أكد على موقع تونس كـ«صلة وصل بين الشرق والغرب» مما جعلها تتوفر في نظره على «موهبة الإزدواج اللغوي» أشار إلى حاجة تونس الى موارد مالية خارجية وإلى أن تعلم التونسيين للفرنسية سيجعل في إمكانهم إرسال مائة ألف عامل الى فرنسا كل سنة. . . وانتهى الى أن الإزدواجية في التعليم هي وحدها التي تستجيب لحاجيات الدولة الفتية مذكرا بالتعليم «الصادقي» ودوره في تكوين النخبة التونسية. ثم انتقل صاحب التقرير بعد ذلك الى المبادئ التي يرى أنه من الضروري أن يعتمد عليها التعليم في تونس خلال مخطط عشاري 58-1969 يرمي الى جعل تونس تتحول الى دولة حديثة سنة ألفين. وهذه المبادئ هي:

- 1 - تعميم التعليم تعميرا شاملا في صفوف الذكور والإناث.
- 2 - توجيه التعليم توجيهها علميا تقنيا بالشكل الذي يجعله يؤدي إلى تحقيق الإنماء الإقتصادي.

3 - الحفاظ على المكاسب التي تحققت قبل 1958 والتي مكنت تونس من «نخبة ممتازة» هم المسؤولون «الحاليون» على الجمهورية التونسية الفتية، منوها بكون التعليم في تونس يضيأهي تعليم البعثة الفرنسية على صعيد المستوى ونتائج الإمتحانات.

4 - سلوك سياسة واقعية في ميدان الإنفاق على التعليم وذلك بالتخلي عن التعليم النظري الكلاسيكي والمُكَلِّف والذي لا مردودية له من جهة وبهيكلية التعليم هيكلية إقتصادية من جهة أخرى وذلك بجعل الإبتدائي مرحلتين مرحلة من سنتين ويكون التعليم فيها إجباريا وباللغة العربية، ومرحلة من أربع سنوات تستقبل 30% من أطفال المرحلة السابقة ويكون التعليم فيها بالعربية والفرنسية. أما بالنسبة للثانوي فهو يقترح توجيه ثلثي التلاميذ توجيهها علميا منذ السنة الأولى الإعدادية وتوجيه الثلث الباقي الى الثقافة العربية. وبالنسبة للتعليم العالي يقترح أن يتم خلال عشر سنوات تجميع المعاهد العليا الموجودة في تونس في «جامعة تونسية»، تكون نواتها «معهد الدراسات العليا» الذي كان قائما منذ الحماية، على أن تتألف هذه الجامعة في المستقبل من أربع كليات: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإقتصادية، كلية الآداب

والعلوم الإجتماعية ويداخلها معهد للعلوم الإسلامية، كلية العلوم الدقيقة، كلية الشريعة التي تعوض جامعة الزيتونة.

تلك هي الخطوط العريضة للمخطط العشاري «المضاد» الذي وضعه دوبيس بتكليف من السلطات التونسية، التي كانت قد كلفت في نفس الوقت لجنة وطنية لوضع مخطط للسياسة التعليمية كما رأينا قبل. فأبى المخططين سيطلق وما هي النتائج التي سجلت سنة 1968 في الميادين الرئيسية التي كانت موضوع نقاش: التوحيد، التعريب، التعميم.

1- على صعيد التوحيد: تم إلغاء المدارس القرآنية وأصبحت المدرسة الحكومية الحديثة هي وحدها المدرسة الابتدائية ذات البرامج الموحدة والمضمون الوطني، وتمتد الدراسة فيها ست سنوات. ومن الإنجازات الهامة تحقيق تونسة رجال التعليم بالابتدائي بأجمعه سنة 1968. وفي الثانوي تم نقل تلامذة التعليم الزيتوني، تدريجيا سنة بعد سنة، الى الشعبة «أ» التي نص المخطط العشاري الذي هيأته اللجنة الوطنية للتعليم على أنها الشعبة الدائمة التي سيؤول إليها تلاميذ الشعب الأخرى. غير أن الذي حدث هو أن هذه الشعبة التي امتصت تعليم الزيتونة بين سنة 1959 و1965 قد بقيت جامدة، بينما بقيت شعبتا «ب» و«ج» على حالهما. لقد كانت تجربة الشعبة المعربة، شعبة «أ» موضوع نقاش منذ قيامها سنة 58-1959. والواقع أن العملية قد تمت بصورة مرتجلة إذ لم يسبقها إعداد الأساتذة والكتب والمصطلحات العلمية فكانت تجربة تكتنفها العشوائية مما سهل مهمة خصوم التعريب. وهكذا تقرر جعل الشعبة «ب» المزدوجة هي الشعبة القارة وصفت شعبة «أ» سنة بعد أخرى. وهكذا تم في سنة 1968 توحيد التعليم الثانوي بتصفية الشعبة «أ» التي انتقل إليها تلامذة الزيتونة وفروعها. وهكذا أقر نظام الإزدواجية واستمر تدريس الرياضيات والعلوم وكذا التاريخ والجغرافية والفلسفة بالفرنسية. أما شعبة «ج» فقد بقيت حية كما كانت (لنذكر هنا أنها شعبة مفرنسة تماما والعربية فيها تدرس كلغة حية، ساعتان الى ثلاث ساعات في الأسبوع. أما زيناؤها من التونسيين المسلمين فهم أبناء الأعيان والنخبة المفرنسة).

2- على صعيد التعريب تم الاحتفاظ بالسنتين الابتدائيتين الأولى والثانية، معربتين بينما أقرت الإزدواجية في السنوات الأخرى التي بقيت الرياضيات والعلوم



تدرس فيها بالفرنسية، وكان توزيع الحصص الأسبوعية في الابتدائي كما يلي: في السنة الأولى والثانية 15 ساعة أسبوعية فقط مخصصة كلها للعربية. في السنة الثالثة 15 ساعة للعربية و10 للفرنسية. أما في السنوات التالية، الرابعة والخامسة والسادسة فقد خصصت فيها للعربية 10 ساعات وللفرنسية 15 ساعة (اللغة الفرنسية - العلوم والرياضيات) أما في الثانوي فقد تم تكريس الإزدواجية فيه بجعل شعبة «ب» الشعبة القارة وتصفية شعبة «أ» كما رأينا.

3- أما على صعيد تعميم التعليم ودمقرطته فقد تم بالفعل إنجاز مهم يفتخر به التونسيون، ويحق لهم ذلك. لقد انتقلت نسبة التمدرس في الابتدائي من 26٪ سنة 1955-56 إلى 76٪ سنة 1963-64 إلى 80٪ سنة 1965-66 (90٪ في صفوف البنين وأكثر من 50٪ في صفوف البنات) وكانت تلك أعلى نسبة من التمدرس في العالم العربي يومئذ: لقد قفز عدد تلامذة الابتدائي من 320.362 تلميذا سنة 1958-59 إلى 844.944 تلميذا سنة 1968-69 (منهم 527.757 ذكورا و317.237 إناثا). أما الثانوي فقد قفز هو الآخر من 32.943 تلميذا سنة 1958-59 إلى 132.512 سنة 1968-69 (منهم 37.155 في التعليم المهني و95.357 في الثانوي العام. عدد البنات 9.996 في المهني و25.379 في العام). وإذا كان إطار التعليم الابتدائي قد تمت تونسته سنة 1968 كما أشرنا قبل فإن إطار التعليم الثانوي كان ما يزال يضم نحو 40٪ من الأجانب (فرنسيون).

أما على مستوى التعليم العالي فقد صدر بتاريخ 31 مارس 1960 قانون إنشاء الجامعة التونسية، وقد حدد أهدافها في:

- 1) تنظيم التعليم العالي ونشره وتكوين الأطر العليا لسد حاجيات مختلف فروع النشاط بالبلاد.

- 2) تنظيم البحوث العلمية والعمل على تنميتها سواء كانت نظرية أم تطبيقية.
- 3) جمع أدوات البحث وحفظها مهما كان نوعها.
- 4) حماية الثقافة الوطنية والعمل على تنميتها والمساعدة على صوغها في أسمى صيغة في ميادين الفنون والآداب.
- 5) البحث عن عناصر تلك الثقافة وتيسير سبيلها والاحتفاظ بها سواء انتمت إلى الماضي أو إلى الحاضر.

6) ربط وتنظيم الصلات الجامعية والثقافية مع الأقطار الأخرى في مجال البحث العلمي .

كما حدد هذا القانون شخصية الجامعة وهياكلها بأن نص على أن رئيس الجامعة يمثل الركيزة الأولى للسلطة الجامعية، وتعيته وزارة التعليم، كما نص على أن مجلس الجامعة يساعد رئيسها في مهامه وأن عمداء الكليات ومديرو المعاهد العليا يرتبطون برئيس الجامعة وليس بوزارة الأشراف وأن سلطة الوزارة ليست معنية بإدارة وتسيير الجامعة وإنما يقتصر دورها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة العامة والتحكيم .

هذا وقد اتخذت الجامعة كنواة لها معهد الدراسات العليا الذي كان قد أنشئ في عهد الحماية . أما طلبتها فقد بلغ عددهم سنة 1962-61 نحو 900 طالب (منهم 395 أجنبية) أما الطلبة التونسيون في الخارج فلم يكن عددهم يتجاوز آنذاك 26 طالبا . أما في سنة 1968-69 فقد ارتفع طلاب الجامعة التونسية فبلغ عددهم 7.663 (منهم 1.633 بنتا) أما الطلبة التونسيون في الخارج فكانوا يزيدون على 3.500 طالبا .

وبطبيعة الحال لم تكن هذه الإنجازات العظيمة لتتم دون توضيحات على المستوى المالي . بالفعل لقد انتقلت ميزانية التعليم بتونس من 6, 19٪ من ميزانية الدولة في أوائل الاستقلال الى 44, 21٪ سنة 1963 إلى 70, 25٪ سنة 1964 إلى 4, 26٪ سنة 1965 وهي النسبة التي استقرت عليها إلى نهاية مدة المخطط . هذا وقد اجتمعت اللجنة الوطنية للتعليم بتاريخ 4 يونيو 1967 لتقييم نتائج المخطط العشاري بعد نهاية مدته ورسم آفاق السياسة التعليمية المقبلة، وفي هذا الصدد أكدت اللجنة على الإختيارات التالية:

- 1 - اعتبار التعريب اختيارا أساسيا لا نقاش فيه، ولكن الضرورة الظرفية تجعل تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية أمرا لا مناص منه .
- 2 - الإبقاء على السنتين الإبتدائيتين، الأولى والثانية، معربتين تماما بمعدل 15 ساعة في الأسبوع لكل منهما .
- 3 - متابعة استعمال اللغة الفرنسية في السنوات الإبتدائية التالية مع زيادة 5 ساعات في حصصها لتصبح 30 بدل 25 لصالح اللغة الفرنسية والحساب .



4 - مطالبة الطلبة الذين يتقدمون للإجازة في الجامعة بشهادة دبلوم في اللغة العربية سواء في الكليات والمعاهد الأدبية أو في الكليات والمعاهد العلمية .
يتضح مما تقدم أن ما تحقق خلال سنوات المخطط كان مزيجا من أهداف المشروع الذي وضعته اللجنة الوطنية ومشروع الخبير الفرنسي المذكور آنفا . وهكذا تم توحيد التعليم على حساب الزيتونة وروافدها وتم إقرار الإزدواجية وأنشئت الجامعة إنطلاقا من معهد الدراسات العليا من جهة (وفقا لاقتراحات الخبير الفرنسي) ولكن تم الاحتفاظ من جهة أخرى على نفس الهياكل التي أقرتها اللجنة الوطنية في الابتدائي والثانوي وطبقت سياسة تعميم التعليم بوتائر عالية جدا (كما اقترحت اللجنة الوطنية) . وإذا نظرنا إلى هذه المنجزات من خلال الصراع الذي تحدثنا عنه في مستهل هذه الفقرة والذي مزق النخبة التونسية، أمكن القول أن ما طبق خلال هذا المخطط كان بمثابة حل وسط: الإزدواجية إرضاء لتيار الفرنسة، وتعميم التعليم إرضاء لتيار التعريب ونشر التعليم على أوسع نطاق.

— 4 —

بعد سنة فقط من الاجتماع الذي عقدته اللجنة الوطنية للتعليم والذي أشادت فيه بالتائج الباهرة التي حققتها تونس في إطار المخطط العشري ألقى الرئيس بورقيبة يوم 29 يونيو 1968 خطابا حمل فيه بقوة على نظام التعليم في تونس وعلى التعليم الجامعي منه بصفة خاصة ناعنا إياه بالعقم والجمود، وألح على ضرورة القيام بإصلاح شامل للتعليم يعاد من خلاله النظر في النظام التربوي القائم على أساس إدخال ما يلزم من التغييرات عليه حتى يصبح قادرا على تكوين الشباب التونسي تكويننا يؤهلهم للإندماج في المجتمع بصورة تجعلهم عنصرا من عناصر تقدمه . . .
كان ذلك على إثر الاضرابات والحوادث الطلابية العنيفة التي شهدتها تونس في مارس 1968، تلك الحوادث التي هزت كيان الدولة والحزب الحاكم نظرا لكونها فاجأت الجميع باتساعها وعنقها وشعاراتها . ان الأسباب السياسية والاجتماعية التي كانت وراء هذه الأحداث لا تدخل ضمن مهمتنا هنا ولذلك سنقتصر على إبراز ما



كان لها من آثار في السياسة التعليمية التونسية في المرحلة التي تلت المخطط العشاري
1968-58 .

نظر المسؤولون التونسيون إلى ما حدث على أنه «انفجار تعليمي» جاء نتيجة
حتمية لسياسة تميم التعليم بتلك الوتائر العالية التي عرفها المخطط العشاري،
فأخذوا ينتقدون النظام التعليمي في تونس مبرزين عيوبه مركزين على اهتمامه بالكم
وإغفاله جانب «الكيف». ومن هنا سيتخذون جملة إجراءات وتدابير تحت شعار
«معركة المستوى» وتحسين «الكيف». وإذا قرأنا اليوم معنى «الكيف» في خطاب
المسؤولين التونسيين آنذاك على ضوء التدابير التي اتخذوها أمكن القول إن المقصود لم
يكن تحسين مستوى الطلاب بقدر ما كان تحسين فعالية وسائل الإشراف والمراقبة
والبحت عن سبل إدماج الشباب في الحياة الاجتماعية القائمة. هذا بالإضافة إلى
التخفيف من وتائر نمو التعليم بمستوياته الثلاثة. وهكذا جاء «اصلاح 1969»
بالتدابير التالية:

على صعيد التعليم العالي

— إعادة هيكلة الجامعة: لقد لاحظ المسؤولون أن رئيس الجامعة لم يتخذ موقفا
صارما إزاء الأحداث الطلابية. ولذلك أصدروا قانون 24 يناير 1969 الذي
يحذف منصب رئيس الجامعة ويلحق مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي
مباشرة بوزارة التعليم. أما صلاحيات رئيس الجامعة فقد انتقلت إلى عمداء
الكليات ومديري المعاهد الذين أصبحوا مرتبطين مباشرة بالوزارة، كما انتقلت سلطة
مجلس الجامعة إلى مجالس الكليات برئاسة العمداء.

— اعتماد «اللامركزية» في التعليم العالي وذلك بإنشاء كليات وسط البلاد
وجنوبها بهدف تلافى اكتظاظ العاصمة بالطلاب. وهكذا تم تفكيك الجامعة إلى
«مجموعة مؤسسات للتعليم العالي».

— إخضاع القبول في تلك المؤسسات لـ «حاجيات البلاد» والعمل على «إدماج
الجامعة في الحياة الوطنية» وذلك بإلزام الطلاب على القيام بتطبيقات في المؤسسات
الوطنية الاقتصادية والاجتماعية...



وعلى صعيد التعليم الثانوي:

- تصفية الشعبة المعربة بصورة نهائية وإعطاء طلبتها «فرصة تعلم الفرنسية» كي يستطيعوا متابعة دراستهم في المؤسسات الجامعية.
- إقامة جسور بين التخصصات الأدبية والتخصصات العلمية في المدارس الثانوية وذلك بإدخال العلوم في الشعب الأدبية والفلسفة في الشعب الإقتصادية والفلاحية.
- حذف التعليم المتوسط وإخضاع جميع التلاميذ لامتحان واحد عند الإلتحاق بالثانوي، وجعل هذا الأخير يتبدىء بجذع مشترك من ثلاث سنوات يتوزع التلاميذ بعدها الى سلك مهني مدته سنتان وسلك طويل مدته أربع سنوات ويؤدي الى البكالوريا بشعبها المختلفة.

وعلى صعيد التعليم الإبتدائي:

- الإعلان عن أن جميع الأطفال البالغين سن الدراسة سيقبلون في المدارس (لم يصدر في تونس نص يقرر إجبارية التعليم ولكن الحكومة اعتبرت نفسها دائماً ملزمة بتلبية جميع طلبات التسجيل في المدارس الإبتدائية).
- البدء في تدريس اللغة الفرنسية انطلاقاً من السنة الأولى الإبتدائية (بدل السنة الثالثة) وذلك برفع حصص السنة الأولى والثانية إلى 25 ساعة تخصص 15 منها للعربية و10 للفرنسية.
- إحداث إدارات جهوية للتعليم في إطار «اللامركزية» وإعفاء المراقبين التربويين من الأعمال الإدارية كي يتفرغوا لمهام المراقبة.
- تلك هي جملة التدابير التي أعلن عنها عام 1969 وكانت وزارة التعليم قد أسندت إلى وزير التخطيط والاقتصاد السيد أحمد بن صالح بعد أن أقيىل المسعدي منها عقب الأحداث الطلابية، (وكان قد أشرف على تطبيق المخطط العشاري 58-1968). ولم تكن هذه التدابير هي وحدها التي عرفها النظام التعليمي في تونس في أعقاب الأحداث الطلابية، فقد تكونت لجنة وطنية لدراسة مشكل التعليم وذلك في نوفمبر 1969. وفي شهر مايو من سنة 1970، بعدما أقيىل أحمد بن صالح بسبب

«فشل التعاونيات» ذات التوجه الإشتراكي التي كان مخططها والمشرف عليها، أعلنت اللجنة المذكورة عن جملة قرارات أخرى لإصلاح التعليم. ومن هذه القرارات: إعطاء الأولوية للمردودية بملاءمة التعليم مع حاجيات الاقتصاد وإمكانياته (الشيء الذي يعني إخضاع نمو التعليم للإمكانيات الاقتصادية)، والعناية بالكيف... وفي هذا الإطار حذفت الفرنسية من السنة الأولى الابتدائية بعد أن أضيفت إليها في السنة السابقة.

على أن أهم تغيير عرفه نظام التعليم في تونس في إطار «اصلاح 1970» هو ما عبر عنه أحد الكتاب التونسيين بـ «تمهين التعليم» أي تحويله الى تعليم مهني. لقد تقرر الاقتصار في القبول في التعليم الثانوي الطويل المؤدى إلى التعليم العالي على التلاميذ البالغين من العمر 14 سنة على الأكثر. أما الذين تتراوح أعمارهم بين 14 سنة و16 سنة فيوجهون الى التعليم المهني. وهكذا أصبح التوجيه خاضعا للسنة بدل المواهب والقدرات العقلية.

ذلك هو الإنجاز الذي سارت فيه السياسة التعليمية بتونس ابتداء من 1970-69، خصوصا بعد تعيين الهادي نويرة ذي الميول الليبرالية المعروفة وزيروا أولا (2 نوفمبر 1970). فما هي النتائج التي أسفرت عنها هذه السياسة الجديدة؟ على مستوى التعليم الإبتدائي سجل تراجع في حجمه بين سنة 1970-69 و1971-70 إذ لم يسجل في المدارس الإبتدائية سوى 22.342 طفلا جديدا بدل 55.000 طفلا جديدا سجلوا في سنة 1968-69. هذا هو في الحقيقة شعار ملاءمة التعليم مع البنيات الاقتصادية الذي رفع يومئذ. قال الهادي نويرة في الخطاب الذي أعلن فيه عن برنامج وزارته: «إننا سنحرص على أن تكون وتاثر المجهودات التي نبذلها في ميدان التعليم ملائمة للبنيات الاقتصادية. ذلك لأن كل سياسة غير هذه ستؤدي ولا بد إما إلى خلق أدوات الإختناق على مستوى النشاط الإنتاجي بسبب قلة التأطير المناسب وإما إلى بطالة الحاملين للشهادات، تلك البطالة التي تخر معها التذمر الإجتماعي والثورة الطلابية». ومن أجل هذا تقرر أن لا يسمح بالزيادة في حجم التعليم الإبتدائي بأكثر من 20.000 تلميذ جديد سنة 1970-1971. ونتيجة لذلك فقد نزل معدل التمدرس إلى 72% في السنة نفسها (85% في صفوف البنين و58% في صفوف البنات) ومع ذلك فإن ميزانية التعليم بلغت 8% من الدخل الوطني



الحام (وقد اعتبرت آنذاك أعلى نسبة في العالم) وقد سجلت الدراسات التي قامت بها مصالح وزارة التعليم التونسية استفحال ظاهرة التسرب، إذ بلغ عدد الأطفال الذين يتقطعون عن المدارس الابتدائية قبل إنهاء الدراسة فيها 70.000 تلميذ كما بلغ عدد المنقطعين في المدارس الثانوية 20.000 تلميذ يغادرون المدرسة في السنتين الأولى والثانية. هذا بينما لم تكن المدارس المهنية تقادرة على استقبالهم لأن طاقتها لم تكن تتجاوز 19.400 مقعداً.

وتواصل انخفاض حجم الابتدائي من 934.827 سنة 1971-72 إلى 883.734 سنة 1972-73 إلى 865.786 سنة 1973-74 مما أدى إلى انخفاض نسبة التمدرس بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة من 72٪ سنة 1970-71 إلى 63٪ سنة 1976-77. ونفس الشيء حدث في الثانوي إذ انخفض حجمه من 184.125 سنة 1971-72 إلى 180.779 سنة 1972-73 إلى 178.997 سنة 1974-75. وانخفضت نسبة الجلد من التلاميذ المقبولين في الثانوي من 34,7٪ سنة 1969-70 إلى 5,24٪ سنة 1970-71 إلى 2,22٪ سنة 1971-72 لتستقر في حدود 26٪ إلى سنة 1976-77. وبالمثل تراجع عدد طلبة التعليم العالي من 10.780 سنة 1970-71 إلى 9.246 سنة 1972-73.

ولم تكن هذه التراجعات في حجم التعليم بأطواره الثلاثة راجعة فقط إلى الحد من عدد المقبولين الجلد وإلى تقليص ميزانية التعليم التي انخفضت نسبتها من الميزانية العامة من 5,34٪ سنة 1971 (وهو أعلى نسبة سجلته) إلى 4,31٪ سنة 1973-74 ثم إلى 3,26٪ سنة 1974، بل لقد كانت تلك التراجعات ناجمة كذلك عن حملة الطرد التي شهدتها سنة 1971-72 والتي طرد خلالها 323.000 تلميذ من المدارس الابتدائية (80٪ منهم لم يكملوا السلك الابتدائي) كما طرد من المدارس الثانوية نحو 30.000 تلميذ في السنة نفسها.

أما عن الحياة الداخلية لنظام التعليم خلال النصف الأول من السبعينات فتشير الدراسات الرسمية أنه من بين 1.000 تلميذ يلتحقون بالسنة الأولى الابتدائية:

— 370 منهم يلتحقون بالثانوي.

- 62 منهم يحصلون على شهادة التعليم المهني.
- 65 يحصلون على البكالوريا.
- 38 يحصلون على شهادة من شهادات التعليم العالي.
- أما الباقي فينقطعون بدون الحصول على مؤهل.

والواقع أن ظاهرة الإنقطاع عن الدراسة، دون الحصول على مؤهل، أصبحت من الظواهر التي تطبع التعليم في تونس منذ أواخر الستينات بصورة خاصة. ويؤكد المخطط الخامس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-77 أن معدل الانقطاع عن الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية بلغ 102.000 تلميذ ما بين 1973-1976، منه 35% إلى 40% مروا بطريق التكوين المهني والآخرين التحقوا بالشارع مباشرة. وقد أكد الإحصاء العام للسكان الذي أجري سنة 1975 هذه الظاهرة إذ كشف عن أن 27% من طالبي الشغل لأول مرة والبالغين 15 سنة فما فوق أميون وأن 59% منهم لم يتجاوزوا مستوى التعليم الابتدائي. أما التعليم العالي فقد أصبحت مدة الإقامة فيه تزداد ارتفاعا منذ 1968، وهكذا بلغت نسبة الرسوب في السنة الأولى من كليتي الآداب والعلوم 35% وبلغت في كلية الحقوق 48%. أما الإنقطاع في السنة الأولى الجامعية وتغيير الشعب فبلغت نسبتها 40% في كلية الحقوق و37% في كلية العلوم و35% في كلية الآداب وذلك سنة 1976. وباختصار ثبت أن نسبة الطلاب الذين ينهون دراستهم الجامعية في المدد العادية لا تتجاوز 10% إلى 12%.

— 5 —

هذه الوضعية التي آل إليها التعليم في تونس في النصف الأول من السبعينات كان لا بد أن تستدعي التفكير في «إصلاح جديد». والواقع أن عملية «الإصلاح» لم تتوقف قط منذ أحداث 1968، ولكن دون جدوى: فالعيوب التي تحدث عنها المخطط الرابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1976-72 والأهداف التي سطرها، في ميدان التعليم، يكررها بعينها المخطط الخامس 1981-77. والنقطة الأساسية التي يتكرر التركيز عليها منذ 1968 هي «ملاءمة التعليم مع الحياة العامة». وهكذا يجددنا المخطط الخامس عن مطلب «تحسين الجدوى الداخلية والخارجية لنظام التربية



والتكوين، هذا التحسين يتطلب بادية ذي بدء التخفيف بشكل ملموس من حدة مشكلة الإنقطاع من التعليم، وحدة هذه المشكلة لا تقاس فقط بالعدد المرتفع من المنقطعين بل هي ناتجة بالخصوص من عدم إعداد الشبان المنقطعين عن التعليم بما يكفي للإندماج في الحياة الاقتصادية. وأن المراحل الحالية للنظام التربوي (إبتدائي وثانوي وعالي) باقية على الصيغة التي وصفها بها المخطط الرابع والقائمة على الإنتقاء الصارم نسبيا الذي يفضي خلال المرحلة التعليمية إلى لفظ عدد هام من الشبان على «قسط من التكوين» لا يؤهلهم إلى مجابهة الحياة النشيطة. وينبغي أن تقترب مؤسسات التدريس خلال المخطط الخامس من مقتضيات الحياة المهنية وأن تضمن، إنطلاقا من مستوى معين، الظروف الكفيلة بتحسين الإندماج في الحياة النشيطة، وهذا يستوجب إلى جانب توخي مرونة أكثر في الهياكل وتكييف المحتوى، وجود علاقات أكثر متانة ووثوقا بين النظام التربوي من جهة ونظام التكوين المهني يمكن جهة أخرى، وذلك لغاية الوصول الى نظام مندمج يساعد على إعادة توجيهه لا على التصفية. كما يتطلب تحسين جدوى النظام التربوي، من جهة ثانية، إقرار ملاءمة أفضل بين مجموع التربية والتكوين وحاجيات الاقتصاد... ومن ناحية أخرى فإن تحقيق ملاءمة أفضل بين التشغيل والتكوين يتطلب تنظيم علاقات جدلية بين التربية والتكوين من جهة والمجتمع والعالم المهني من جهة أخرى، وذلك لمساعدة الشبان على فهم العالم الذي يعيشون فيه وإعدادهم إعدادا أفضل للحصول على مكانة رائدة في الحياة الإجتماعية والمهنية. وهذا يتجاوز ليس مرضيا حاليا ويجب تدعيمه خلال المخطط الخامس، إذ لا يتعين عليه فحسب توضيح الحاجيات تبعا لكل اختصاص وتبعا لكل فرع والاقتراح بتعديل اتجاه فروع التكوين ومحتويات البرامج بالنظر الى هذه الحاجيات ولكن من شأنه أيضا أن يجعل المهنة والمؤسسات تتحمل مسؤولية أكبر في تكوين اليد العاملة».

لقد نقلنا هذا النص على طوله لأنه يطرح أمامنا الهواجس والمشاكل التي هيمنت على واضعي المخطط في أواسط السبعينات، والتي يعود المخطط المذكور فيلخصها في «أربعة أهداف أساسية: تحسين المردود الداخلي للنظام (التعليمي)، إيجاد ترابط أكبر بين نظام التربية ونظام التكوين، وتوفير ملاءمة أفضل بين مجموع التربية والتكوين وحاجيات الاقتصاد، الزيادة في تفتح المدرسة على المحيط». وإذا

أردنا أن نلخص وفي عبارة واحدة هذه الأهداف قلنا أن المشكل المطروح هو مشكل تشغيل الشباب المتعلم. المؤسسة التعليمية تقذف إلى المجتمع بأعداد متزايدة من الدُيَّان، بشهادات ومؤهلات أو بدونها. وسوق الشغل غير قادرة على استيعابها. إن المخطط الخامس لا يقترح حلولاً عملية وإنما يقتصر فقط على التذكير بالأهداف العامة وعلى تحديد التوقعات في ميدان الكم بناء على الوضع القائم حين إعداده. أما برامج إصلاح التعليم فتتم خارج مخططات التنمية كما سبق أن أشرنا، وهذا ما حدث بالفعل فإن «إصلاح سنة 1976» جاء بتغييرات هيكلية لم ينص عليها المخطط الخامس 76-1981. فما هي إذن هذه «الإصلاحات» التي سيمتد العمل بها خلال فترة عشر سنوات: 1986-76.

على صعيد التعليم الابتدائي: نص الإصلاح على الإختيارات والتدابير

التالية:

- تعريب الابتدائي تدريجياً، سنة بعد سنة، بتدريس جميع المواد بالعربية وإرجاء تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية إلى السنة الرابعة الابتدائية وبمعدل 10 ساعات في الأسبوع.
- دعم اللغة العربية وتحديث طرق تدريسها وتونس النصوص.
- تكييف البرامج مع الحضارة العصرية.
- إدخال التربية اليدوية في جميع مستويات الابتدائي.
- تعميم مادة الإيقاظ العلمي على المرحلة الابتدائية بأكملها.
- دعم التربية الدينية والمدنية والوطنية.
- مراجعة برامج دور المعلمين والمعلمات وجعلها منسجمة مع خطة تعريب الابتدائي.
- قيام وزارة التعليم بإعداد الكتب والوسائل التعليمية المناسبة.
- تقرير العمل بالانتقال الجماعي (بنسبة 80%) من فصل إلى الفصل الذي فوقه تلافياً لظاهرة التسرب، وذلك إلى الفصل السادس حيث يجتاز التلاميذ مباراة الدخول للإعدادي.
- إضافة ستين، سابعة وثامنة، لسنوات الابتدائي لتكون بمثابة «حلقة تربوية، نظرية وتطبيقية» يختتم بها التعليم الابتدائي: السنة السابعة تضم التلاميذ



الذين لم ينجحوا في مباراة الدخول إلى الإعدادي فتهيؤهم من جديد لتلك المباراة وتدريبهم في نفس الوقت على العمل اليدوي. أما السنة الثامنة فتضم ما بقي من السنة السابعة لإدماجهم في التدريب المهني (بدئى العمل بهذه التجربة بصورة محدودة وبقي الأمر كذلك إلى حدود سنة 1981 حيث لم تتجاوز نسبة تعميمها 28٪).

وعلى صعيد التعليم الثانوي: اتجه الإصلاح إلى البرامج بصورة خاصة حيث وقع التأكيد على «تعزيز جانب الأصالة في البرامج وتخصيم ذلك في دعم مكانة التربية الإسلامية وإثراء برامجها وزيادة في عدد الساعات المخصصة لتدريسها، وفي تعريب مواد التاريخ والجغرافية والفلسفة (تم ذلك تدريجياً وتم التعريب سنة 1983-1984) وتعزيز مكانة الفكر الإسلامي وإصلاح برامج اللغة العربية يجعلها تركز ليس فقط على التراث الأدبي العربي القديم، بل تهتم أكثر بتمتين الصلة بين برامج اللغة والآداب العربية وبين الواقع الإجتماعي والثقافي، الوطني والعالمي» كما تتجلى «في تغيير النظرة الى مكانة اللغة الفرنسية بتعويض الجوانب الأدبية البحتة بأغراض حضارية وثقافية وعلمية تختلف باختلاف المستويات والشعب والاختصاصات وبحسب حاجات التكوين لكل منها، وتشجيع الإقبال على الشعب العلمية والتقنية وزيادة في عدد ساعات المواد العلمية، خاصة الرياضيات، والرفع من معاملاتها».

هذا من جهة ومن جهة أخرى تم إقرار الهيكله التالية للتعليم الثانوي: يلتحق تلاميذ الابتدائي، بعد النجاح في المباراة، بمرحلة إعدادية مشتركة من ثلاث سنوات يتوجهون بعدها إما إلى المرحلة الثانوية (التعليم الطويل) ومدتها أربعة أعوام تتوزع إلى ثلاث شعب: آداب ورياضيات وعلوم، وأما إلى تعليم تقني مدته ثلاثة أعوام ويتفرع إلى: إقتصادي وصناعي وفلاحي. وإلى جانب ذلك هناك التعليم المهني ومدته ثلاث سنوات ويختتم بشهادة مهنية ويستقبل التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 16 سنة من بين الذين نجحوا في مباراة الدخول للإعدادي. وعلى صعيد التعليم العالي: أحدث نظام التوجيه بدل النظام السابق الذي كان يسمح للطالب بالالتحاق بالكلية التي يختارها، حسب نوع التخصص الذي درسه في الثانوي. أما ابتداء من 1976 فقد أصبح الطالب يخضع، بعد نجاحه في



الباكالوريا، لـ «نظام توجيه» معقد يتم «حسابه» بواسطة الكمبيوتر، ويؤخذ فيه بعين الاعتبار معدل الدرجات التي حصل عليها الطالب أثناء السنة الأخيرة من الثانوي ومعدل الدرجات التي حصل عليها في البكالوريا ومناسبة اختياره للدرجات التي حصل عليها في هذه المادة أو تلك... الخ.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تم تكريس «اللامركزية» التي أدت حسب المسؤولين التونسيين أنفسهم إلى «تشتيت التعليم العالي» لقد أصبح «التعليم العالي بتونس منقلا داخل مؤسسات عمومية ذات شخصية مدنية واستقلال مالي ومسيرة من طرف عمداء أو مديرين يعينون بأوامر. وهذه المؤسسات تخضع لإشراف عدة وزارات» وهذا أدى إلى الوضع التالي، وهو «أنه لا توجد جامعة أو جامعات بتونس» بل هناك «هياكل مشتتة» على مستوى الجهات وعلى مستوى سلطة الإشراف: فعلى مستوى الجهات هناك 53 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 16 ولاية وليس هناك جامعة تنسق بينها، وعلى مستوى سلطة الإشراف وتشرف وزارة التعليم بمفردها على 22 مؤسسة تضم 40% من الطلاب وتشرف بالإشتراك مع وزارة الصحة على مؤسسات تضم 11% من الطلاب كما تشرف وزارات أخرى، عددها 11 وزارة، على 25 مؤسسة تضم 49% من طلاب التعليم العالي.

تلك هي أبرز الإصلاحات التي أحدثتها أو كرسها المخطط التعليمي المطبق ما بين 1976 و1986 (عهد محمد المزياني). أما عن تطور حجم التعليم بمراحله الثلاثة فالملاحظ أنه بعد التراجعات التي عرفتتها سنوات 70-1974 استأنف حجم التعليم نموه بوتائر مهمة. لقد انتقلت أعداد الابتدائي من 107.957 تلميذا سنة 76-1977 إلى 537.024 تلميذا سنة 79-1980 إلى 372.319 سنة 86-1987، وبذلك ارتفعت نسبة التمدريس على مستوى المرحلة الابتدائية من 01,63% سنة 76-1977 إلى 20,67% سنة 79-1980 إلى 4,89% سنة 86-1987 (في صفوف الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6-13 سنة: 7,96% في صفوف البنين و7,81% في صفوف البنات عام 1987). أما حجم التعليم الثانوي فقد ارتفع بدوره من 195.788 سنة 76-1977 إلى 241.908 سنة 79-1980 إلى 265.419 سنة 86-1987. أما التعليم العالي فقد ارتفع بدوره من 17.908 سنة 76-1977 إلى 25.602 سنة 79-1980 إلى 40.830 سنة 86-1987.



وهكذا يكون حجم الابتدائي قد ازداد خلال العشر سنوات المذكورة بنسبة 85,37٪ وحجم الثانوي بنسبة 14,114 وحجم التعليم العالي بنحو 128٪.

لا شك أن هذه النتائج الباهرة، على صعيد الكم، تعكس وضعاً تعليمياً متقدماً بالمقارنة مع كثير من الأقطار العربية وبلدان العالم الثالث عموماً، غير أن المشاكل المزمنة التي يعاني منها التعليم في تونس منذ أواخر الستينات ما زالت قائمة: مشكل تشغيل المتخرجين بمؤهلات علمية والمنقطعين عن الدراسة بدون مؤهلات، مشكلة التكوين المهني الذي يراد منه التخفيف من التعليم الثانوي العام وبالتالي عن الجامعة، والذي لا يستوعب إلا ما بين 20٪ إلى 25٪ من التلامذة الملتحقين بالثانوي، وأيضاً مشكلة تشغيل هؤلاء المكونين مهنياً، على قلة عددهم. أضف إلى ذلك مشكل التسرب وتكرار السنة بل السنوات في الثانوي والعالي، ومشكلة اكتظاظ السنة السادسة الابتدائية نتيجة العمل بنظام الانتقال الجماعي في السنوات التي قبلها والانتقال الانتقائي في حدود معينة، منها إلى الثانوي. مشكلة تدريس العلوم والرياضيات بالثانوي بعد أن تم تعريب الابتدائي بكامله (سنة 83-1984) وعدم الانتقال بالتعريب إلى الثانوي مما ترتب عنه وضع شاذ تمت معالجته أخيراً (1986 بإعادة الفرنسية إلى الابتدائي وتدريس الحساب والعلوم بها مجدداً)، مشكل توجيه حملة البكالوريا والتعقيد الذي يتسم به نظام التوجيه، وهذا موضع آثار ويشير انتقادات واسعة... وأخيراً وليس آخراً مشكل تشتت المؤسسات الجامعية وتعثر الدراسة بها بصورة مزمنة نتيجة الاضرابات والاضطرابات (الشباب الجامعي التونسي منقسم اليوم ما بين «يمين متطرف»: الإسلاميون و«يسار» متطرف كذلك: الجماعات المتياسرة... إنه شكل جديد من انقسام «المثقفين» التونسيين إلى «زيتوني» و«مدرسي»).

هذه المشاكل وغيرها ملروحة للمناقشة في الأوساط التونسية الرسمية وغير الرسمية، في النشرات الحزبية والدراسات الخاصة، وأيضاً في وثائق المخطط السابع للتمية 87-1989. ودون الدخول في تفاصيل هذا النقاش الذي يجتد اليوم في تونس، حول «أزمة التعليم» نكتفي هنا بعرض وجهة نظر تطرح «جوهر» المشكل، وجهة نظر السيد عبد العزيز بن ضياء وزير التعليم العالي والبحث العلمي سابقاً



الذي كتب تقريراً بالفرنسية سنة 1985 ثم عاد ونقحه وكتبه بالعربية سنة 1986 ، وهو بعنوان «زمن التساؤلات وعهد الإختيارات الجديدة» .

يعالج الأستاذ بن ضياء أزمة التعليم في تونس انطلاقاً من وضعية التعليم العالي ، باعتبار أن التمدرس قد أصبح شبه عام في الابتدائي مما أناخ بكل ثقله على التعليم الثانوي وبالتالي على التعليم العالي . وهكذا ينطلق من ملاحظة أن وزارة التعليم تجهد نفسها «اليوم مضطرة الى فتح المدارس والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي تحت ضغط عامل العدد المتزايد من التلاميذ والطلبة ودون مراعاة لمحدودية الإمكانيات المادية أو لعدم توفر المدرسين الأكفاء على المستوى العلمي والبيداغوجي» . . وأمام هذا الوضع يرى الأستاذ بن ضياء أن النقاش حول الإختيار بين الكم والكيف ، بين الديمقراطية والانتقائية نقاش إيديولوجي « لا يؤدي إلا الى تحاليل لا تمت إلى الواقع بصلة والى جدال عقيم تجاوزته الأحداث» ولذلك فإن السؤال الأساسي والواقعي ، في نظره ، هو التالي : «هل بإمكان المجتمع التونسي اليوم وفي المستقبل العاجل أن يطالب المدرسة بإنجاز الأهداف المرسومة لها في ظروف طيبة مع مواصلة تحميل ميزانية الدولة وحدها مسؤولية توفير الوسائل المالية الضرورية لهذا العمل» .

ويأتي الجواب بالنفي القاطع ، مبرراً بالمعطيات التالية : إن الدولة التونسية قد إنفقت وتنفق على التعليم بصورة أدت الى الإخلال بمتطلبات التنمية المتوازنة . إن نسبة تفوق 30٪ من الميزانية العامة ، وهي النسبة التي تنفق على التعليم ، لا يمكن تجاوزها ، بل هي مرتفعة بصورة خلقت عدم توازن خطير في مجال التنمية إذ أنها تمتص مبالغ كبيرة كان يمكن انفاقها في المجالات الاقتصادية المنتجة مما كان سيؤدي الى خلق فرص أكثر للشغل وبالتالي الى تلبية طلبات العمل خصوصاً من الشبان المتخرجين . أما لو استمرت ميزانية التعليم في الإرتفاع فإن ذلك سيؤدي «حتماً» الى العجز على القيام باستثمارات منتجة الشيء الذي ينتج عنه العجز عن تلبية طلبات الشغل . على أن الإرتفاع المتزايد الذي تعرفه تكلفة التعليم ، ليس بسبب الأعداد من الشبان وحسب بل أيضاً بسبب الغلاء المتفاحش الذي تعرفه وسائل التعليم والتجهيز سيجعل من الصعب . إن لم يكن من المستحيل متابعة السير في نفس المسار السابق ، مسار الجمع بين مجانية التعليم وديمقراطيته . وهكذا يقول السيد بن ضياء :

«فمهما كانت الإرادة السياسية للدولة فإن هذه الأخيرة سوف لن يكون بمقدورها أن تواصل بمفردها أعباء التعليم، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بالتضحية بالمستوى التعليمي أو بالتوقف عند حسابات ذات أمد قصير» (قارن هذا النوع من التحليل بما سبق ذكره حول «المذهب التعليمي الجديد» الذي أعلن عنه في المغرب سنة 1966).

ويأتي السؤال: «ما العمل؟».

ويتبعه الجواب. جواب الأستاذ عبد العزيز بن ضياء: «يجب أن نتحمل كامل مسؤولياتنا وأن نصارح المواطنين ونطالبهم إما بقبول سن أداء لفائدة التعليم يتم استخلاصه على المنتجات المستوردة (= ضريبة غير مباشرة) وأما بقبول دفع معاليم (= رسوم) الدراسة كل حسب مداخيله» وأما بالجمع بينهما «وبذلك تتمكن المدرسة من الحصول على كل الوسائل الضرورية لإعداد تونس لعام 2.000». ويشرح السيد بن ضياء كيف أن وجهة نظره هذه لا تتعارض مع مبدأ ديمقراطية التعليم بالقول أن مساهمة المواطنين ستكون «ديمقراطية» أي أنها مبنية على مبدأ «كل حسب مداخيله».

ذلك هو «جوهر» الأزمة، وذلك هو «الحل» الذي يقترحه وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتونس سابقا. أما القضايا الأخرى التي يعرض لها بعد ذلك كقضية «تدني المستوى» وعلاقته بـ «الترسيم الدائم» لرجال التعليم وقضية «تشتت السلطة الجامعية» فهي قضايا ثانوية بالنسبة للقضية الأولى وبالتالي فلا حاجة إلى الخوض فيها هنا.

يبقى مع ذلك أن نتساءل: ألا يمكن التفكير في مشكل التعليم من زاوية أخرى، الزاوية التي تمكنا مثلا من قراءة «الأزمة» لا في قطاع التعليم بمفرده، بل في البنيات الاقتصادية والاجتماعية ولربما السياسية أيضا؟ ألا يمكن أيضا التفكير في مشكل «تدني المستوى» من زاوية أخرى، الزاوية التي تمكنا من قراءة الأسباب في ضعف الأجور وغياب الحوافز المادية والمعنوية بدا البحث عنها في «الترسيم الدائم»؟ ثم ألا يمكن النظر إلى «تشتت السلطة الجامعية» لا من منظور يطلب المركزية بل من منظور آخر يعطي للامركزية مضامينها الحقيقية؟

أسئلة لا تهم تونس وحدها، لأن الأزمة ليست أزمتها وحدها، ولذلك نفضل تأجيل الخوض في هذه الأسئلة العامة إلى حين الانتهاء من القسم الثالث والأخير من هذه الدراسة.

